

تعرف المنظومة القانونية الوطنية في السنوات الأخيرة إصلاحات عميقة، 2020 التي عززت الحقوق والحريات في جميع الميادين وعلى الخصوص في مجال حقوق الدفاع، على حماية المجتمع من مختلف اشكال الجرام. وقصد تكييف التشريع الوطني مع أحكام الدستور، وخارج قطاع العدالة حول النصوص القانونية التي تحتاج الى تعديل، مراجعة بعض النصوص القانونية والتي من ضمنها قانون الإجراءات الجزائية الذي يعد من أهم وسائل تحقيق التوازن بين حق الدولة في مكافحة الجرام والحقوق والحريات التي يتمتع بها الأشخاص المتابعين امام القضاء، من خالل ما يتضمنه من أحكام تضمن للمجتمع حقه في متابعة المجرمين وتوقيع العقاب عليهم ولهؤالء حقهم في الدفاع عن أنفسهم في إطار محاكمة عادلة وللضحايا حقهم في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. عرف منذ صدوره بموجب الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 8 يونيو ، الضروري اصدار قانون جديد، وألخذ بعين الاعتبار استعمال التكنولوجيات الحديثة في ارتكابها. مختلف التعديلات المدخلة عليه، يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع ويوفر الحماية الواجبة للحقوق والحريات بما يتماشى مع الليات الدولية التي صادقت عليها بالدنا والسيما في مجال حقوق النسان. وتتعلق المحاور الجديدة الواردة في هذا المشروع السيام بـ: المحور الأول: تحسين إدارة القضايا الجزائية ورقمنة إجراءاتها